سياسات تعزيز خطاب "يهودية الدّولة" في "إسرائيل" (2003- 2013)*

أ. سومر صالح **

* تاريخ التسليم: 21/ 10/ 2014م، تاريخ القبول: 13/ 1/ 2015م.
** مدرس/ قسم الدّراسات السّياسية/ طرطوس/ سوريا.

ملخص:

نشأت «إسرائيل» كدولةٍ يهوديةٍ ديمقراطية» حسب ما أقرته وثيقة إعلان «إسرائيل»عام 1948، إلّا أنّها لم تكرسه بنصوصٍ دستوريةٍ واضحةٍ في العقدين الأول والثاني من نشوئها نظراً لحالة الحكم العسكريّ المباشر على الشعب الفلسطينيّ على امتداد جغرافيا فلسطين التاريخية، بيد أنّ تغيرات الديموغرافيا لصالح العنصر السكانيّ العربيّ، واحتمالات تحول العنصر اليهوديّ إلى أقليةٍ سكانية، جعل من مقولة « الدولة اليهودية جوهر السّياسات والأهداف»الإسرائيليّة»، بغرض التخلص من هاجس الديمغرافيا العربية، وترتكز إستراتيجية تهويد «الدولة الإسرائيليّة» على سياساتٍ عدّة ومتزامنة: تبدأ هذه السّياسات بتهيئة الإطار التشريعيّ لنقل المصطلح من إطاره النظريّ إلى الحيز الوجوديّ أيّ قوننة «يهودية الدّولة «،من خلال إصدار قوانين تكرّس الطابع اليهوديّ «للدولة»، وتعديل القوانين التي لم تنص صراحةً على الطابع اليهوديّ لـ»إسرائيل»،تترافق تلك السّياسة التشريعية مع سياسةٍ تنفيذيةٍ عبر تهويد الجغرافيا الفلسطينية من خلال تكثيف عمليات الاستيطان «الإسرائيليّ» وبخاصةٍ في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد4حزيران 1967، واستمرار بناء الجدار العنصريّ في الضفة الغربية والقدس المحتلة بغرض ترسيمٍ أحاديّ الجانب للحدود بين «إسرائيل» والفلسطينيين... هذه الإجراءات التشريعية والتنفيذية تتزامن مع سياسةٍ إعلاميةٍ ودعائيةٍ لتزييف الوقائع، وسياسةٍ تربويةٍ وثقافيةٍ تعزز مصطلحات اليهودية وتعمم « ثقافة العدمية القومية « لعرب العام 1948... و على الرغم من النجاحات الجزئية في سياسات «تهويد الدولة» وخصوصاً في المجال التشريعيّ والدعائيّ، إلّا أنّ المشروع ما زال يواجه عقباتٍ تحول دون التّقدم على طريق»التهويد»، أبرز ها ثلاثٌ: التهويد الديموغرافيّ للعنصر السكانيّ فيها أو إجراء الترانسفير الشامل... »المقاومة الشعبية الفلسطينية لعرب 48 «، و»الموقف الدوليّ»...

Policies of enhancing the "Jewish State" Oration in Israel during the period from 2003 to 2013

Abstract:

"Israel" originated as a "Jewish and democratic state" as it is stated in the Declaration of "Israel" in 1948, but it did not strongly underpin this in clear constitutional articles in the first two decades of its inception due to the military rule on Palestine. However, the changes in demography was in favor of the Arabic population and the possibilities of turning the Jewish existence into minority population. This made the argument of the «Jewish State» made «Israeli" plan and set strategies in order to get rid of the obsession of the dominant demography of the Arabs.

The strategy of Judaization of State based on many consecutive trials and strategies from Israel. These strategies started by setting up a legislation to amend and change the terminology "The Jewish State "from the theoretical aspect into the practical aspect. This will be implemented by issuing laws and legislations that consecrate the Jewish aspect of the state. In addition to amending laws that did not state clearly the Jewish aspect of Israel. Thus setting an implementation executive policy on the ground to match these legislations, this was done through increasing settlement processes especially in the occupied Palestinian territories (4th of July 1967 borders) . In addition to the continuation of building the apartheid wall in West Bank and occupied Jerusalem in order to identify the borders between Israel and the Palestinians. These legislative and executive policies were in consistent with the media campaigns carried out to falsify the reality and facts and the cultural and educational policy that enhanced the Jewish terminologies that spread and mainstreamed "the nihilism of Arabic nationalism among Arabs of Israel". Despite the partial success achieved through the polices of Judaizing the state especially in legislation and media, still this project faces several obstacles that hindered its advancement. The most three important obstacles are: the demographical judaization of population, carry out the holistic transfer and the Palestinian Popular resistance of Arabs of Israel and not to forget the international position towards this.

مقدمة:

لم يُشكل الوجود العربيّ الفلسطينيّ في «إسرائيل»خطراً على مشروع «الدّولة اليهودية» مع بدايات تشكل هذا المشروع الصهيونيّ في فلسطين المحتلة، وذلك بحكم السّيطرة العسكرية المباشرة حيث تبنت سُلطات الاحتلال عام 1948 «أنظمة الطوارئ الانتدابية» لعام1945 ((ملاحظة 1)) ،حيث شكّلت تلك الأنظمة المرتكز القانونيّ لنظام الحكم المفروض على الفلسطينيين بين عاميّ1948 – 1966، إلّا أنّ تغيرات حدثت في العقود الخمسة الأخيرة من القرن العشرين، أوجد الحاجة في «إسرائيل» لتعريف نفسها كـ «دولة يهودية» في النص القانونيّ «الإسرائيليّ»، وفي مقدمها: حدوث تغير جزئيٍّ في بنية «الدولة الإسرائيليّة»، ((حيث كانت «إسرائيل» في العقود الثلاثة الأولى من تأسيسها أقرب إلى «الحالة الثورية» منها إلى الدّولة، بمعنى لا وجود لدستور يحدد الشّرعية وصلاحيات السلّطات... ، وحدود «الدّولة» غير معروفة أو معترف بها، وما هيّ إلّا تعبيرٌ عن موازين قوىً حربية، «مواطنوها» معظمهم مازالوا خارج «أراضيها» – حسب قانون العودة لعام 1952 – ويجب استحضارهم، بينما «مواطنوها» العرب لا يُعترف بهم وبمواطنتهم، إضافةً إلى أنّ أغلبية الأراضيّ داخل حدودها المزعومة مازالت تحت الملكية الفلسطينية ويجب الاستيلاء عليها، وبالتالي كانت «إسرائيل» في العقود الثلاثة الأولى استمراراً للمشروع الاستيطانيّ الصهيونيّ الذي يهدف إلى السيطرة على الأرض، واستيعاب الهجرات اليهودية، وسّخرت سلطات «الدولة» بغرض تنفيذ تلك السياسات)) (زريق، 2010، ص9) ، إضافةً إلى ظهور الإشكالية الديموغرافية في «إسرائيل» ، والتي تعد أحد الأسباب البارزة لعودة خطاب «يهودية الدولة» في «إسرائيل» واتخذت هذه الإشكالية بعدين أساسين: أولهما، تزايد نسبة عرب «إسرائيل» بالنسبة إلى المجموع الكليّ لسكان «إسرائيل»، الأمر الذي يهدد الطابع اليهوديّ «للدولة»، ثانيهما: تزايد نسبة السكان العرب على أرض فلسطين التاريخية، مقارنةً بعدد اليهود، الأمر الذي يهدد مشروع «الدّولة اليهودية»برمته وللوقوف على صورة المتغيرات الديموغرافية في «إسرائيل»، ((بلغت نسبة اليهود حوالي 87،8 % من المجموع العام للسكان في العام 1950، فيما بلغت نسبتهم حوالي 88،9 % في العام 1960،وحوالي 85،4 % في العام 1970 ويعود هذا الانخفاض إلى ضم سكان القدس العربية بعد احتلالها، كما بلغت نسبة اليهود حوالي 83،7 % في العام 1980، و 81،9 % في العام 1990، لتصل نسبة اليهود في العام 2000 إلى حوالي 77،8 % من المجموع العام للسكان، مما يعني ارتفاع نسبة السكان العرب من 12،2 % في العام 1950 إلى 22،2 % في العام 2000)) (الشرقاوي، 2007، ص656) ، كما أثارت رؤية حل الدولتين المستندة إلى مشروع خريطة الطريق الذي طرح عام 2003م النقاشات المتعلقة بـ «يهودية الدولة « في «إسرائيل».

ترافقت عودة هذا الخطاب مع سياسات و إجراءات «إسرائيلية» لتعميق الطابع اليهوديّ في «إسرائيل» في محاولةً منها لفرض حقائق ديموغرافيةً وجغرافيةً على أرض فلسطين المحتلة في أيّ مفاوضات مستقبلية مع الجانب الفلسطينيّ، وفي مقدمها إصدار العديد من القوانين التي من شأنها تعزيز يهودية «إسرائيل»، ومنها قانون العودة لعام 1952 وقانون الجنسية وغيرها من القوانين التي ستبحث مفصلاً في متن البحث.. ،كما كثّفت سلطات الاحتلال من عمليات تهويد الأرض الفلسطينية وبناء المزيد من المستوطنات «الإسرائيليّة» لتغير الجغرافيا الفلسطينية، بالتزامن مع بناء جدار الفصل العنصريّ في محاولة لرسم أحاديٍّ للحدود المستقبلية مع الفلسطينيين والقضاء نهائياً على حلم الدولة الفلسطينية، كما عمدت «إسرائيل» إلى تكثيف عمليات تهويد القدس المحتلة ضمن مشروعها التهويدي وإعلان القدس عاصمةً لـ»الدولة اليهودية» التي تعمل سلطات الاحتلال «الإسرائيليّ» على تحقيقها..

إشكاليّة البحث:

اتخذ الكنيست «الإسرائيليّ» في 16/ 7/ 2003 (قراراً) بضرورة تعميق مبدأ «يهودية الدّولة» وتعميمه على دول العالم، ومحاولة انتزاع موقف فلسطينيٍّ بجانب القرار المذكور، وتحول هذا المبدأ إلى القاسم الذي يجمع مختلف التيارات السّياسية»الإسرائيليّة» على اختلافها، كما شكّل أداةً رئيسيةً جعلت بإمكان «الدولة»أن تسنّ القوانين الرامية إلى مصادرة الأراضي العربية، باعتبار أنّ الاستيّطان اليهوديّ واستيعاب المهاجرين الجدد هي قيمٌ أساسيةٌ في «الدّولة اليهودية»... وبذلك يُحاول البحث الإجابةَ على تساؤلاتٍ عدّة، أبرزها:

- ما السّياسات و الإجراءات «الإسرائيلية» الرامية إلى تعزيز «يهودية» «إسرائيل»؟
- ما مدى نجاح تلك السّياسات والإجراءات "الإسرائيلية" التهويدية؟

أهمّيّة البحث:

تكتسب دراسة مبدأ « يهودية الدولة» في « إسرائيل» أهمّيَّةً كبيرةً، وتنبع هذه الأهمّيَّة من ثلاثة اعتبارات، أوّلها علميٌّ – أكاديميٌّ، وثانيها عمليٌّ، وثالثها ذاتيٌّ.

أمّا الاعتبار العلميُّ – الأكاديميُّ فيكمن في كون هذه الدِّراسة، تتناول بالبحث والتَّحليل السّياسات «الإسرائيلية» الرامية إلى تعزيز يهوديتها، وفيما يتعلق بالاعتبار العمليّ لاختيار موضوع البحث، تعد هذه الدّراسة مساهمةً عمليةً متواضعةً لكلّ المهتمين والمعنيين بالشؤون الفلسطينية وقضايا الصراع العربيّ –»الإسرائيليّ» من سياسيين ومنظمات سياسية حكومية وغير حكومية... كما أنّ دراسة هذا الموضوع، ترتبط بشكلٍ أو بآخر باهتمامات الباحث، ولذلك يأمل الباحث أنْ يقدِّم مساهمةً علميَّةً متواضعةً تُضاف إلى الأدبيَّات المتعلقة بالدّراسات «الإسرائيلية».

فرضيّة البحث:

ينطلق الباحث في تناوله لمفردات الموضوع من فرضية أساسية:

يُمثل «تهويد الدّولة الإسرائيلية»جوهر السّياسات والأهداف»الإسرائيليّة».

منهجيّة البحث:

المنهج الوصفيّ – التحليليّ: هو طريقةٌ من طرق التحليل والتفسير بشكلٍ علميٍّ منظم من أجل الوصول إلى أغراضٍ محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلّة اجتماعية.. و يعتمد المنهج الوصفيّ على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبّر عنها كيفياً أو كمياً، وسيتمّ توظيف المنهج في البحث على مستوى دراسة الحالة «الإسرائيليّة»، بهدف الكشف عن السّياسات و الإجراءات المطبقة على الأرض لتعميق الطابع و «الهوية اليهوديّة».

متغيّرات البحث وتعاريفه:

تشكل السّياسات «الإسرائيلية»متغيرات مستقلةً، ترتبط بها بقية المتغيرات البحثية،كما يُشكل خطاب «يهودية الدولة في إسرائيل» متغيراً تابعاً للمتغير المستقل.

تعاريف البحث:

◄ **خطاب «يهودية الدّولة الإسرائيليّة».**

يرى الباحث أنّ خطاب «يهودية الدولة الإسرائيليّة»، خطابٌ «إسرائيليٌّ» دعائيٌّ وإجرائيٌّ يهدف إلى الترويج لفكرة «إسرائيل دولةً» ذات صبغة يهودية عبر أحد الأشكال الآتية:

– الشكل الأول: جعل "إسرائيل" دولةً لليهود فقط،دون النظر في تطبيق الشريعة اليهودية كأساس للتشريع.

– الشكل الثاني: جعل "إسرائيل" دولةً تطبق الشريعة اليهودية.

– الشكل الثالث: جعل "إسرائيل" دولةً لليهود فقط مع تطبيق الشريعة اليهودية.

وتبني أحد الأشكال السابقة أمرٌ لم يحسم بعد في الداخل "الإسرائيليّ".

الدّراسات السّابقة:

هُنا لا بدَّ من الإشارة إلى نقاط مهمَّة تخصُّ الدِّراسات السَّابقة والصُّعوبات العلميَّة التي واجهت البَاحث، فقد لاحظ الباحث وجود دراسات علميَّة غزيرة و متنوعة المصادر تتناول مفردات هذه المادة البحثيةً ، لكنّ عدداً أقلّ ناقش سياسات الحكومة «الإسرائيلية» لتعزيز «خطاب يهودية الدّولة» في «إسرائيل» بشكلٍ مستقل، وفيما يأتي نماذج من أبرز الدّراسات التي تناولت مفردات خطاب « يهودية الدّولة « في «إسرائيل»:

♦ **عزمي بشارة**، من يهودية الدولة حتى شاروون – دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيليّة، (القاهرة: دار الشروق، الطبعة الثانية، 2010) .

تناول هذا الكتاب تناقضات «الديمقراطية اليهودية»، ودوامة الدين في الدّولة تاريخياً، كما تناول موضوع «يهودية الدولة» في «إسرائيل»، إضافةً إلى جوانب أخرى تخص الدّاخل «الإسرائيليّ».

♦ **أنور محمود زناتي**،تهويد القدس محاولات التهويد و التصدي لها من واقع النصوص و الوثائق و الإحصاءات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط1 ،2010) .

يتناول هذا الكتاب آليات التهويد التي تتعرض لها مدينة القدس بصفة عامة و المسجد الأقصى بصفة خاصة ، كما يرصد الباحث الوسائل «الإسرائيلية» لطمس الهوية العربية في القدس.

♦ **محمد فوزي عبدا لمقصود**، اتجاهات الفكر التربوي المعاصر في إسرائيل – التحديات وسبل المواجهة، (القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع،2003) ،ويتضمن الكتاب اتجاهات الفكر التربويّ»الإسرائيلي» (العملية والدّينية و النفسية والعسكرية...) كما يتضمن دور التربية العربية في مواجهة تحديات الفكر التربويّ المعاصر...

♦ **هيثم أبو غزلان**،»القضية الفلسطينية بين يهودية الدولة الصهيونية وحل الدولتين»،مجلة دراسات باحث، (بيروت: مركز باحث للدراسات ش. م. م، العدد 30 – ،ربيع – صيف 2010) ،وتضمن البحث استعراضاً تاريخياً لنشوء المصطلح، ومخاطره الحقيقية على فلسطينيّ 1948...

♦ **رائف زريق**،» الدولة اليهودية... مرة أخرى «، مجلة الدراسات الفلسطينية، (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، خريف 2010،العدد 84) ، والذي تناول فيه أسباب إعادة طرح مفهوم «يهودية الدولة» في «إسرائيل»، وجذور المصطلح.

و أتى هذا البحث استكمالاً للجهود البحثية السابقة في محاولة توضيح وشرح مضامين خطاب «يهودية الدّولة الإسرائيليّة»، وأبرز السّياسات «الإسرائيلية» الرامية إلى تعزيز هذا الخطاب ونقله من الإطار الدعائيّ الترويجيّ إلى الإطار العمليّ التنفيذيّ.

مخطط البحث	
مقدمة البحث:	
المطلب الأول	السّياسة التشريعية.
المطلب الثانيّ	السّياسة التنفيذية والإجرائية.
المطلب الثالث	السّياسة الدّعائية والإعلامية.
المطلب الربع	السّياسة التعليمية.
المطلب الخامس	الدبلوماسية "الإسرائيلية".
خاتمة البحث.	

المطلب الأول: السّياسة التشريعية.

ويعني الباحث بالسّياسة التشريعية أبرز القوانين والتعديلات الصادرة عن الكنيست «الإسرائيليّ» التي من شأنها تعزيز خطاب و مشروع «يهودية إسرائيل» بعد العام 2003م:

- **أولاً – قوننة «يهودية الدولة»:**

1. قانون المواطنة لعام (2003) : سنّ الكنيست «الإسرائيليّ» قانون «المواطنة» بتاريخ 31 تموز 2003، والذي بموجبه يحظر منح الإقامة أو المواطنة للفلسطينيين من المناطق المحتلة عام 1967 ممن تزوجوا بمستوطنين (شحادة، 2013،ص10) :

– ((المادة 2 من قانون المواطنة تنص على أنّ: «كلّ مهاجرٍ بحسب قانون العودة سيصبح مواطناً في إسرائيل كنتيجةٍ مباشرةٍ للعودة»، بينما نجد أنّ المادة 3 من القانون عينه تحرمُ الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين ما قبل العام 1948 من حقهم في الحصول على الجنسية أو الإقامة في «إسرائيل».

– التعديل رقم 9 لعام 2008 صلاحية التجريد من المواطنة: المادة 11 من قانون الجنسية «تلغى المواطنة بسبب خيانة الأمانة أو عدم الولاء للدولة اليهودية».

2. قانون مديرية أراضي «إسرائيل» لعام (2009) : شرّع الكنيست هذا القانون في 3 آب 2009، وهو يُؤسّس لخصخصةٍ واسعةٍ للأراضي، معظم هذه الأراضي بملكية اللاجئين الفلسطينيين ومهجّري الداخل (التي تديرها الدولة تحت تعريف «أملاك الغائبين») ، كما يسمح القانون بتبادل الأراضيّ بين الدولة وبين الصندوق القوميّ اليهوديّ («كيرنكييمت») – وهي أرضٌ مخصّصةٌ حصريًّا لليهود – ويمنح القانون وزنًا حاسمًا لممثلي الصندوق القوميّ اليهوديّ (6 من أصل 13) في مجلس سلطة الأراضي الجديد، والذي سيستبدل مديرية أراضي «إسرائيل»، التي تدير 93 % من أراضي دولة «إسرائيل» (جابر، 2009) .

3. قانون خصخصة أراضي اللاجئين لعام (2009) : هو قانون «دائرة أراضي إسرائيل» تم إقراره في الكنيست «الإسرائيليّ» بتاريخ 3/ 8/ 2009، وهذا القانون يمّكن السلطات «الإسرائيليّة» من نقل مساحاتٍ شاسعةٍ من الأراضي المصادرة من الفلسطينيين إلى ملكية الصندوق القومي «الإسرائيليّ»، والذي يعتبر أملاكه حصراً لليهود، وبالتالي يمكن هذا القانون السلطات «الإسرائيليّة» بنقل أراضي الفلسطينيين المصادرة إلى الملكية اليهودية فقط (محاميد، 2011،ص25) .

4. قانون الولاء لـ«الدولة اليهودية» لعام (2010) م: ((طرحت الحكومة «الإسرائيلية» بتاريخ 10/ 10/ 2010، في جلسة المجلس الحكوميّ مشروع تعديل البند رقم 5 لقانون المواطنة لسنة 1952، وقد صادقت الحكومة على مشروع القرار بأغلبية 22 وزيراً واعتراض 8 وزراء، وحسب التعديل، أقرت الحكومة أن يضاف البند 5 للقانون وهو «اعتراف بالدّولة كدولةٍ يهوديةٍ وديمقراطية، والالتزام باحترام قوانين الدّولة كشرطٍ للحصول على الجنسية «الإسرائيليّة»، على أن يأخذ هذا التعديل شكل تصريح خطيٍّ لطالب الجنسية «الإسرائيليّة»)) (محاميد أ، 2011،ص21) .

5. قانون النكبة لعام (2011) م: هو قانونٌ عنصريٌّ تقدم به حزب «إسرائيل بيتنا»، واسمه القانونيّ « قانون أساس الميزانية» والذي يمنح وزير المالية «الإسرائيليّ» صلاحية سحب الموازنة من أيّ هيئةٍ أو مؤسسةٍ تمولها «الدّولة في حال إحيائها يوم النكبة، فإنّه يتمّ حرمان هذه المؤسسات من الميزانية وتشمل فعاليات هذا القانون «إنكار هوية «إسرائيل كدولةٍ يهوديةٍ وديمقراطية»)) (شحادة أ، 2011،ص151) .

6. قانون حماية قيم دولة إسرائيل كدولةٍ يهودية (2011) : اقتراح قانون يخول مسجل الجمعيات ومسجلّ الشركات برفض تسجيل أيّ جمعيةٍ أو شركةٍ و إغلاقها إذا كان من بين أهدافها ما يعارض «يهودية الدّولة» (محاميد، 2011،ص28) .

7. قانون أراضي «إسرائيل» (تعديل رقم 3) لعام (2011) م: سُنّ هذا القانون في شهر آذار 2011، الذي يحظر على أيّ جهة (عامة أو خاصة) بيع أراضٍ أو تأجير عقارات لمدّة تزيد عن خمس سنوات، أو توريث أو إهداء حقوق في ملكيّات خاصة مسجّلة في «إسرائيل» لـ«غرباء»، أيّ كلّ مَن هو ليس مقيماً أو مواطناً في «إسرائيل» أو يهوديّاً تحقّ له «الهجرة» إلى «إسرائيل» وفقاً لقانون «العودة» «الإسرائيليّ» (1950) ، وبموجب هذا القانون فإنّ اللاجئين الفلسطينيين – أصحاب الأرض الأصليين الذين يحق لهم العودة واستعادة أملاكهم وفقاً للقانون الدولي – أصبحوا «أجانب»، كبقية الأشخاص الذين لا يحملون الجنسية «الإسرائيليّة» أو الإقامة، باستثناء اليهود فقط (مركز عدالة، 2011) .

8. اقتراح قانون «الشعب» أو «إسرائيل دولة الشعب اليهوديّ» (2014) م: هو مشروع قانون عنصريّ، ضد المواطنين العرب في «إسرائيل»، ويطلق على القانون اسم»إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهوديّ»، بمعنى أنّه يعتبر اليهود في العالم شعبًا، الأمر الذي يحصّن قانون العودة «الإسرائيليّ»، وهذا يعني أن حق السكن والتوطن فيها يقتصر على اليهود فقط، ويثبت القانون رموز الدولة اليهودية و لغتها «العبرية» بالإضافة إلى نشيد «الدّولة»، ويعزز هويتها «اليهودية».. (نتنياهو يسعى لسن قانون أساسي بالكنيست يكرس إسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي، الأيام،2014،ص1) .

- **ثانياً: تعديل القوانين** ، وهو إجراءٌ تشريعيٌّ «إسرائيليٌّ» يهدف إلى تعديل القوانين الأساس في «إسرائيل» وبخاصة تلك القوانين التي شرعت بإطارٍ عام، ولم تنص صراحةً على «الهوية اليهودية للدولة»...

1. تعديل قانون الجنسية «الإسرائيليّة» لعام (2003) م: ((هو تعديلٌ أتى على خلفية قانون المواطنة في «إسرائيل» لعام 2003 بحيث لا يحصل فلسطينيو المناطق المحتلة المتزوجين من مواطنيّ»إسرائيل» على أيّ مكانة قانونية، ومن ثم يمنعون من الحصول على الجنسية «الإسرائيليّة»)) (شحادة إ، 2010،ص1) .

2. تعديل قانون أساس الكنيست (تعديل رقم 35 لعام 2002) م: يتضمن هذا التعديل عدم مشاركة أيّ قائمة من المرشحين في الكنيست أو أيّ شخص في انتخابات الكنيست، إذا تضمنت أهداف و أعمال هذا الشخص أو القائمة وعلى نحو صريح أو ضمنيٍّ أحد الأمور التالية: ((نفي وجود «إسرائيل» كـ«دولةٍ يهوديةٍ وديمقراطية»،تحريض على العنصرية، تأييد العمل المسلحٍ لدولةٍ معاديةٍ أو منظمةٍ «إرهابية» ضد «إسرائيل»)) (المصري، 2013 ،ص9) .

3. تعديل أنظمة حيازة الأرض لعام1943 – حيازة لأغراض عامّة –لعام (2010) :

يقوم التعديل الجديد الذي سُنّ في 10 شباط 2010، بالتصديق على ملكية الدولة للأراضي المصادرة، حتى لو لم تخدم الغرض الأصليّ الذي صودرت لأجله، وهو يخوّل«الدولة» عدم استخدام الأراضي للغرض الأصليّ الذي صُودرت لأجله لمدة 17 عاماً، ويحرم مالكي الأراضي من الحق في المطالبة بالأرض المصادرة منهم والتي لم تُستخدم لغرض مصادرتها الأصلي « (مركز عدالة، 2011) .

4. تعديل قانون «التعليم الرسميّ في إسرائيل» 2014: تم بموجب هذا التعديل إضافة بند للقانون ينص «على المدرسين تعزيز المفاهيم لدى الطلبة أنّ إسرائيل هي دولة الشعب اليهوديّ» (أبوحية، 2014،ص16) .

هذا و يرى الباحث أنّ السبب الرئيسي الذي دفع السلطات «الإسرائيليّة» إلى تكثيف عملية قوننة «يهودية الدولة « هو جملة من التغيرات حصلت في الداخل السياسيّ «الإسرائيليّ» أفضت بمجملها إلى طرح قضية «يهودية الدولة» باعتبارها أمراً غير محسوم في النص القانونيّ «الإسرائيليّ»،يجب حسمه ، وأبرز هذه التغيراّت: أولاً: الانتقال من حالة «الييشوف» إلى البنية الدولية المؤسسية، ثانياً: تطور خطاب الحقوق المدنية في «إسرائيل»، إضافة إلى تفاقم الإشكالية الديموغرافية في «إسرائيل».. حيث شكلت تلك التغيرات تحدياً نظرياً لمفهوم «الدولة اليهودية»[1]، هذه الإرادة في الحسم ترافقت مع إدراك "إسرائيلي" لتغيرات في البيئة الإقليمية المجاورة بما يخدم مشروعها التهويدي والمتمثلة في طرح مبادرة السلام في بيروت العام 2002 وطرح الولايات المتحدة الأمريكية خريطة لإنهاء الصراع الفلسطيني – "الإسرائيليّ" ورؤية حل الدولتين العربية و"اليهودية"، فعمدت السلطات "الإسرائيليّة" إلى استصدار القوانين أو تعديلها بما يخدم عملية "تهويد الدولة" فيصبح أيّ اتفاق سياسيٍّ في المستقبل مع الفلسطينيين أو العرب اعترافاً ضمناً بها كـ"دولة يهودية" بمقتضى قوانينها الموجودة قبل توقيع مثل هذا الاتفاق.

المطلب الثاني: السّياسة التنفيذية و الإجرائية.

بعد صدور قرار الكنيست «الإسرائيليّ» القاضي بتعميق الطابع اليهوديّ لـ«إسرائيل» بتاريخ 16/ 7/ 2003 عمدت السّلطات «الإسرائيليّة» على وضع هذا القرار موضع التطبيق من خلال سياسات الاستيطان و التهويد وبناء الجدار العازل في الضفة الغربية، إضافةً إلى عملية تهويد القدس...

- **أولاً: تكثيف الاستيطان اليهوديّ في الأراضي العربية المحتلة.**

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2003 إلى أنّ عدد المواقع الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد بلغ 342 موقعاً وذلك في نهاية العام 2003، توزعت بواقع 316 موقعاً في الضفة الغربية و26 موقعاً في قطاع غزة، أمّا على صعيد المستوطنات الرسميّة فقد بلغ عددها في العام 2004 حوالي (148) مستوطنة في الأراضي الفلسطينية، منها 155 مستوطنة في الضفة الغربية، أكثرها كان في محافظة القدس (26مستوطنة) منها 16مستوطنة تم ضمها إلى«إسرائيل»، ثم محافظة رام الله والبيرة (24مستوطنة) تم ضم أربع مستوطنات منها إلى«إسرائيل» (المنطقة الحرام) ، ثم محافظة الخليل (19 مستوطنة) تم ضم مستوطنة واحدة منها إلى «إسرائيل» (تقع في الجزء الجنوبي من المحافظة) ، وفي قطاع غزة بلغ عدد مستوطنات في نفس العام 17 مستوطنة، (الإحصاءات الجغرافية في الأراضي المحتلة، 2005، ص93 – 94) ، ((ليصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية إلى ما يزيد عن (4480،489) ألف مستوطن عام (2005م) (الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية 1993 – 2011، 2012،ص18) ، ومن الملاحظ انخفاض عدد المستوطنات الرسميّة ويعود ذلك ويعود ذلك إلى مسيرة السلام وما رافقها من ضغوط دوليّة على «إسرائيل» لتجميد الاستيطان بعد طرح خطة السلام الفلسطينية –«الإسرائيليّة» المسماة «خريطة الطريق» والتي تضمنت تفكيك المستوطنات «الإسرائيليّة» المبنية في العام 2001 م والذي التفت عليه السلطات «الإسرائيليّة» بتحويل تلك المستوطنات إلى عشوائيات استيطانية للضغط على المفاوض الفلسطينيّ من جهة والظهور بمظهر المحب للسلام من جهةٍ أخرى..

كما أقامت «إسرائيل» في الفترة الممتدة بين العامين (2001 – 2009) حوالي (232) بؤرةً استيطانيةً في الضفة الغربية وهي عبارةٌ عن تجمعات مدنية أو عسكرية تُقام دون إقرار رسميٍّ من الحكومة «الإسرائيليّة» حيث لجأت الحكومة «الإسرائيليّة» إلى هذا النوع من الاستيطان للتعويض عن سياسة الاستيطان «الإسرائيليّ» الرسميّ الذي يلقى انتقاداً دوليّاً، ولكن سرعان ما تعترف به الحكومة «الإسرائيليّة» ليتحول إلى استيطانٍ رسميٍّ، إضافةً إلى سياسة البؤر الاستيطانية عمدت السلطات «الإسرائيليّة» إلى سياسة أخرى للالتفاف على الاستيطان الرسميّ وهي زيادة عدد الوحدات السكنية في المستوطنات المشادة في الأراضي المحتلة، حيث أضيفت (3200) وحدة سكنية في الضفة الغربية بين العامين (2005 – 2009) (صالح، 2010،ص115) ،كما تسارعت وتيرة الاستيطان «الإسرائيليّ» بين العامين (2010 – 2011) ، حيث تم بناء ما يزيد عن (17) بؤرةً استيطانيةً عام 2010 و توسيع (141) موقعاً استيطانياً، (يوسف قاسم،2012،ص96 – 97) ، بينما تشير بيانات الجهاز

(1) منها ما مثلته الحركة التقدمية عندما ذهبت إلى الكنيست ببرنامجٍ سياسيٍّ يُستند لمنهج تحدي الطابع اليهوديّ لـ«إسرائيل».

المركزي للإحصاء الفلسطيني عام2011إلى أنّ عدد المستوطنات الرسمية في الضفة الغربية بلغ (144) مستوطنة، وذلك في نهاية العام 2011، أكثرها كان في محافظة القدس (26 مستوطنة) منها (16) مستوطنة تم ضمها إلى»إسرائيل»، ثم محافظة رام الله والبيرة (24 مستوطنة) ، وكان أقلّ عدد من المستوطنات الرسميّة في محافظة طولكرم ثلاث مستوطنات، تلاهامحافظة جنين بواقع خمس مستوطنات، واشتد تسارع النشاط الاستيطاني في العام 2012، فقد قررت الحكومة «الإسرائيلية» بناء حوالي 695 وحدةً سكنيةً في مستوطنات الضفة الغربية وخاصةً من البؤر الاستيطانية غير القانونية ، كما شرعت ببناء 851 وحدة سكنية في تلك المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، كماً وضعت الحكومة «الإسرائيلية» خطةً لبناء 800 وحدة سكنية في مستوطنات القدس... (وزارة العمل الفلسطينية، 2014) كماً بلغ عدد المستعمرات الإسرائيلية في أراضي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، في العام 2014م،حوالي 205 مستعمرات، بالإضافة إلى 257 بؤرة استعمارية جديدة (مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية،2014) ،من خلال جملة ما تقدم، يُلاحظ تضاعف نسبة الأنشطة الاستيطانية «الإسرائيليّة» في الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي (6،6) ضعف بين العامين (2006 – 2011) ، حيث بلغت الوحدات الاستيطانية في العام 2011م ما يقارب (10146) وحدة سكنية مقابل (1518) وحدة سكنية في العام 2006، ويمكن إرجاع أسباب هذا التضاعف إلى اعتبار الأنشطة الاستيطانية تلك الأداة الرئيسة لتهويد الأرض وجزءاً من سياسة فرض الأمر الواقع كمقدمة لإعلان «إسرائيل» نفسها «دولةً يهوديةً»،مما يُشكل ضغطاً علىً الطرف الفلسطينيّ للقبول بـ «يهودية الدولة» كشرط لاستئناف المفاوضات المتوقفة منذ عام 1999 بما يخص قضايا الحل النهائيّ، بمقابل تجميد أنشطتها الاستيطانية،كما يشير هذا التضاعف إلى وجود مناخٍ دوليٍ محفزٍ للاستيطان اليهوديّ في فلسطين المحتلة.

- **ثانياً: بناء جدار الفصل العنصريّ (الجدار العازل) ..**

عقب اندلاع انتفاضة الأقصى في العام (2000) وتزايد وتيرة العمليات الاستشهادية التي ضربت «إسرائيل»، تبلورت نواة فكرة إقامة الجدار العازل في الضفة الغربية، حيث وافق رئيس مجلس الوزراء السابق (إيهود باراك) في تشرين ثاني من عام 2000م على إقامة «حاجز مانع في الضفة الغربية، لمنع مرور المركبات الآلية إلى إسرائيل» (أبحيص و عايد، 2010،ص11) ،وبعد تولي (أرئيل شارون) رئاسة مجلس الوزراء «الإسرائيليّ» العام 2001م وتبنيه لخطة الفصل أحادي الجانب – وهي برنامج عمل قدمه رئيس الوزراء «الإسرائيليّ» السابق (أرييل شارون) في العام 2002 م، يقضي بالانسحاب من قطاع غزة وشمالي الضفة الغربية بعد أن أدرك «الإسرائيليون» أنّ قطاع غزة أصبح يشكل عبئاً عليهم، وقد ورد في ديباجة هذه الخطة،»تلتزم إسرائيل بعملية السلام وتطمح للوصول إلى تسوية متفق عليها، على أسس دولتين لشعبين، إسرائيل كدولة يهودية، ودولة فلسطين للشعب الفلسطيني» (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2004،ص165) ،كما عمد (شارون) إلى وضع تلك الخطة موضع التنفيذ من خلال جملة من الآليات من بينها: ((إنشاء الجدار العازل في الضفة الغربية، حيث صادقت حكومة (أرئيل شارون) على إنشاء الجدار العازل في نيسان من العام 2002، والشروع بتنفيذه بتاريخ 16/ 6/ 2002)) . (أبحيص و عايد، 2010،ص11) .

شرعت حكومة (أرئيل شارون) في حزيران 2002 بتطبيق خطة الانفصال أحاديّ الجانب من خلال إيجاد منطقة عزل في الجزء الغربي من الضفة الغربية تمتد من شمالها إلى جنوبها، عازلةً التجمعات الفلسطينية في جزر معزولة.

هذا ويرى الباحث، أنّ جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية ليس سوى وسيلة تهدف إلى تحقيق «الدّولة اليهودية» من خلال ما يمثله الجدار من فصل ديموغرافي وجغرافي بين العرب واليهود في أراضي فلسطين التاريخية مع ضمان بقاء الأغلبية اليهودية في المناطق الواقعة غربي الجدار العازل، إضافةً إلى ما يُمثله من ضغط سياسيٍّ على المفاوض الفلسطينيّ في مباحثات التسوية النهائيّة المتعثرة من خلال سياسة الأمر الواقع،كما تشكل الاعتبارات الأمنية عاملاً مضافاً إلى الاعتبارات السابقة، بما يفضي بالنهاية إلى تهويد القدس جوهر الغايات «الإسرائيليّة» للوصول إلى «الدولة اليهودية».

- **ثالثاً: تهويد القدس.**

تُعد مدينة القدس إحدى أهم جوانب الصراع العربيّ – الصهيونيّ، بما تمُثله من ثقلٍ دينيٍّ وسياسيٍّ واجتماعيّ، ولذلك كانت القدس وما زالت موجودة في جميع المخططات التهويدية الإحلاليةالصهيونية، ولكنّ هذه الخطط اتخذت منحىً أكثر تطرفاً وعنفاً بعد حرب 5 حزيران عام 1967 باتجاه التطهير العرقي للسكان المقدسيين وإحلال اليهود مكانهم، وبداية تلك الخطوات كانت ((تمييع معنى القدس في الوعي الفلسطينيّ والعربيّ والإسلاميّ عن طريق إعلان ما يُسمى «بلدية القدس» ورسم حدودٍ لها حول القدس عُزل بسببها الكثير من القرى العربية خارج المدينة وضم أحياء يهودية إليها، وبموجب هذا الإعلان تم تقليص المساحة العربية في القدس إلى حوالي 16 % فقط من مجمل مساحة أراضي المدينة مقابل 84 % للأحياء اليهودية من القدس الغربية)) (جمعة، 2010،ص12) .

وتحاول سلطات الاحتلال تهويد مدينة القدس من خلال حلقاتٍ ثلاث: الشروع بعمليات الطرد «الترانسفير» وتنفيذها بمختلف الوسائل، وإحلال المستوطنين اليهود محل المقدسيين العرب مسلمين ومسيحيين، وعزل مدينة القدس عن محيطها، وعزل المقدسيين العرب عن مؤسساتهم المدنية والوطنية والإدارية وعن أيّ نشاط يحافظ على ترابطهم.

1. تهجير المقدسيين من مدينة القدس.

- تهجير المقدسيين بسحب حق الإقامة في القدس: إنّ سياسة التهجير – الترانسفير الهادئ – أيّ تجريد حق المواطنة لكثير من العائلات المقدسية، قد بدأ منذ العام 1967، ويتواصل حتى الآن، حيث مارست «إسرائيل» ومن خلال وزارة الداخلية

أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيين وذلك بسحب حق المواطنة ممن:

- ((انتقل للسكن خارج الحدود المصطنعة لبلدية القدس.
- كلّ مقدسيّ لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة وعائلته أيضاً، مع العلم أنّ هذه السياسة لم تكن معلنة من قبل وزارة الداخلية»الإسرائيليّة» ولم يتم تحذير المقدسيين منها.

- طلبات لمّ الشمل، فمنذ العام 2000 قررت الحكومة»الإسرائيليّة» تجميد جميع طلبات لم الشمل، وفي 31/ 7/ 2003 أصدرت قانوناً أطلق عليه قانون»المواطنة والدخول إلى»إسرائيل» إذ إنّ القانون المذكور يحرم بموجبه المقدسيون والفلسطينيين حاملي الجنسية»الإسرائيليّة» (فلسطينيو 48) ممن تزوجوا من سكان الضفة الغربية، من حقهم في لمّ شمل عائلاتهم، وقد صادقت عليه محكمة العدل العليا»الإسرائيليّة»في تاريخ 14/ 5/ 2006)) (أبو جابر، 2008،ص2) .

وفيما يأتي رسمٌ بيانيٌّ يوضح عدد الهويات المسحوبة «حق المواطنة « من السكان المقدسيين بين العامين 1967 – 2007 وعددها (12135) هوية منها (4577) هوية مسحوبة في العام 2008 وحده ما يمثل 35 % من مجمل الهويات المسحوبة الأمر الذي يشير إلى ارتفاع وتيرة التهويد في مدينة القدس.

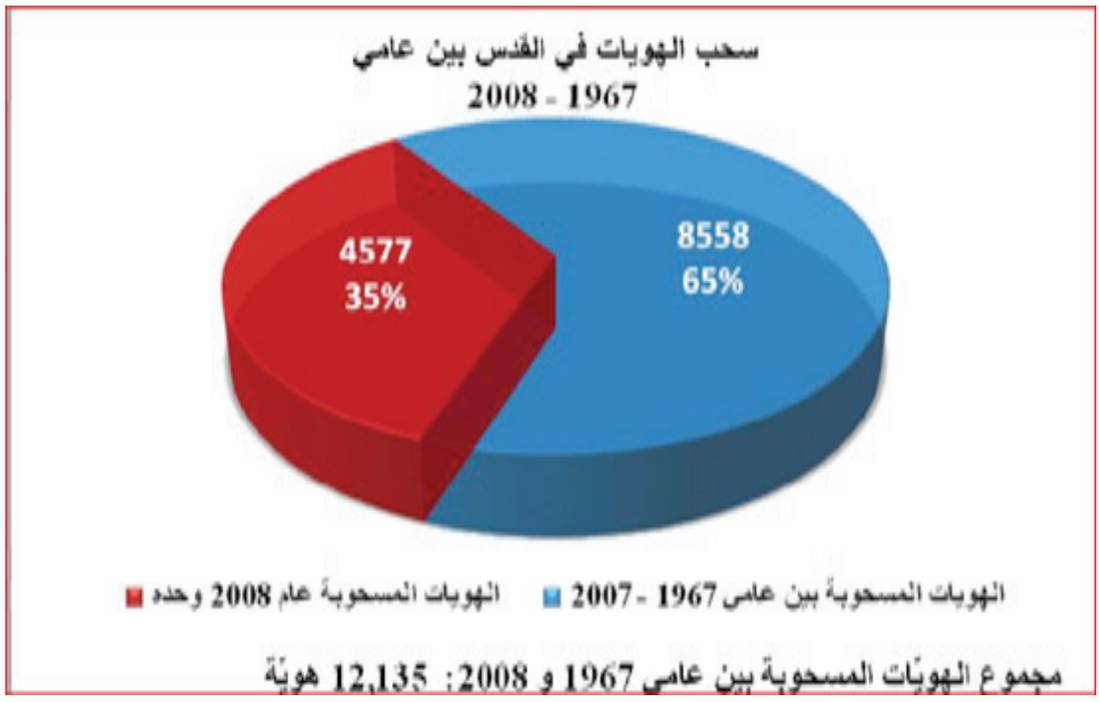

"القدس 2010 مشروع التهويد في ذروته ", تقرير استراتيجي,(بيروت:مؤسسة القدس الدولية,2010/3/16),ص 8.

- تهجير المقدسيين عبر سياسة هدم المنازل العربية في مدينة القدس.

إنّ سياسة هدم المنازل المقدسية التي تمارسها وزارة الداخلية «الإسرائيليّة» بالتعاون مع «بلدية القدس» تهدف إلى منع أيّ توسع عمرانيٍّ وديموغرافيٍّ للفلسطينيين في القدس، حيث أشارت الإحصائيات المتوافرة حتى العام 2011 إلى هدم ما يقارب (1059) منزلاً بذرائع مختلفة(الصغير، رويضي، و يعقوب، 2007،ص17 – 19).

2. عمليات فصل القدس عن الضفة الغربية عبر بناء الجدار العازل: ((أعلنت الحكومة «الإسرائيليّة» قرارها الرسميّ بإقامة جدار الفصل على طول الخط الأخضر بتاريخ 16/6/2002م، وهو جدارٌ فاصلٌ يقطع أراضي الضفة الغربية، ويعمل على التهام 39 % من مساحة الضفة الغربية))(أبحيص و عايد، 2010،ص14)، وكان نصيب القدس هو إقامة الجدار العازل حولها، بعد إحاطتها بسياج من المستعمرات الاستيطانية، بهدف خلخلة التوازن الديمغرافي لصالح اليهود «الإسرائيليين»، فالجدار العازل هو جدارٌ سياسيٌّ في المقام الأول، يسعى إلى فرض الحل الذي تريده «إسرائيل»، من خلال الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وفرض بقاء الكتل الاستيطانية «الإسرائيليّة»، وحصر حدود السّلطة الفلسطينية في كانتونات معزولة، حيث أقامت «إسرائيل» إستراتيجيتها في القدس على خطة أسمتها «غلاف القدس» ، تهدف إلى فصل القدس عن الضفة الغربية عبر جدار فاصل يمتد إلى منطقة بيت لحم – ضاماً الجزء الغربي والغربي الجنوبي منها –إلى القدس.

المطلب الثالث: السّياسة الدّعائية والإعلامية.

اتسعت مساحة التدفق الإعلاميّ الصهيونيّ المتعدد الأشكال في معظم أنحاء العالم، وفي فترة قياسية، وعلى سبيل المثال بلغ عدد الصحف والمجلات اليهودية التي صدرت خارج الكيان الصهيونيّ وبلغات مختلفة بعد عام 1967 (760)جريدةً ومجلةً موزعةً على النحو التالي: 224 صحيفةً في الولايات المتحدة الأميركية، 30 في كندا، 18 في أميركا اللاتينية، 348 في أوروبا، 3 في الهند، 5 في تركيا، 42 في أفريقيا، إلى جانب عدد كبير من دور النشر والتوزيع ومحطات الإذاعة والتلفاز والمسارح وشركات الإنتاج السينمائيّ، وأعداد أكبر من الوسائل الإعلامية الغربية التي خضعت للنفوذ الصهيونيّ عن طريق عمل المحررين والمؤلفين والكتاب فيها أو بالاتفاق الماليّ المباشر (جريدة البيان الإماراتية2002،ص3)،**وتتلخص السّياسية الإعلاميّة والدعائيّة في «إسرائيل» بما يخص «يهودية الدّولة « بما يليّ:**

- أولاً: تغير مفردات الخطاب الإعلاميّ، لم يعد القادة»الإسرائيليون»يكتفونب المواقف الرسميّة لترويج مقولة»أرض إسرائيل» بدلاً من فلسطين المحتلة، بل باتت المرحلة من منظور»إسرائيليٍّ» تحتاج إلى الترويج أيضاً لـ»يهودية الدولة»عوضاً عن فلسطين العربية، وبما أنّ الشروط لم تستكمل حتى الآن لانتزاع اعتراف فلسطينيّ وعربيّ بـ»يهوديةالدولة»، تعمل الحكومة «الإسرائيلية» على قانون أساس جديد يكرّس «إسرائيل دولةً قوميةً للشعب اليهوديّ «و هو ردٌ على الإحياء الفلسطينيّ لنكبة عام 1948(حيدر، 2014،ص17).

- ثانياً: السّينما الصهيونية وتزييف الوقائع، ينقسم تاريخ السّينما الصهيونية إلى مرحلتين: الأولى قبل قيام»إسرائيل» في فلسطين، والثانية بعد قيام»إسرائيل»،في المرحلة الأولى كان الهدف هو إنشاء»الدّولة»وفي الثانية تثبيت وجودها، وأبرز ما استخدمته السّينما الصهيونية في المرحلة الأولى مشاهد اضطهاد اليهود في ظل النازية والفاشية في أوربا قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية (1938 – 1945)، فقد اعتبرت أنّ هذا الاضطهاد يُبرر إنشاء»دولةيهودية» في فلسطين، ولم تكف السينما الصهيونية عن استخدام هذا الموضوع بعد إنشاء»الدولة» وحتى الآن، واعتبار اضطهاد اليهود في أوربا النازية – الفاشية مبرراً لإقامة «دولة يهودية» في فلسطين،أمّا في المرحلة الثانية فكان التركيز على مقولة «إزالة الدّولة الصغيرة المسالمة»(فريد، 1993،ص52) ،»وإلقاء اليهود في البحر»،وصورة الإنسان العربيّ «المسلم» المترافقة دائماً مع مشاهد الدّم و القتل. . . ،و بتاريخ 31/1/2013 ،قامت وزارة الخارجية»الإسرائيلية» بإنتاج فيلم ترويجيٍّ قصيرٍ يُظهر نائب وزير الخارجية، ويظهر خلفه هدم قبةً الصخرة، وإقامة»الهيكل» المزعوم على أنقاضها، لتعزيز الصورة «اليهودية التوراتية «لـ»إسرائيل»(المراغي،2013،ص 75).

- ثالثاً: سرقة وتقليد التراث العربيّ الفلسطينيّ، منذ أن قام الصهاينة باحتلال فلسطين وتشريد أهلها، عمدوا بموازاة ذلك إلى البحث عن مكونات حقيقية تثبت ملكيتهم للأرض وأنّهم أصحاب قومية، فعملوا على طمس الملامح العربية «الإسلامية والمسيحية» في فلسطين وكل ما هو موجودٌ وشاهدٌ على قدم الوجود العربيّ فيها،كما عمدوا إلى الاستيلاء على المكونات التراثية للشعب الفلسطينيّ، وخير مثال على ذلك، ما قام به المصممان" الإسرائيليان" (جابي بن حاييم) و(يوكي هرئيل) بتصميم كوفية"يهودية"في مواجهة الكوفية الفلسطينية (الحطّة)،لكنها باللونين الأزرق والأبيض اللذين يمثلان علم «إسرائيل» ونجمته السّداسية(الشايب، 2007)،ومن الأمثلة الأخرى أيضاً على استيلاء» إسرائيل» على التراث الفلسطينيّ ونسبه لنفسها، قيام «إسرائيل» بإلباس مضيفات شركة العال للطيران الزي الشعبيّ الفلسطينيّ وادعت أنّه خاصٌ بها(المراغي، 2013 ، ص92). . . . ، وفي السياق ذاته قامت»إسرائيل» بسرقة الأغانيّ الشعبية وألحانها وقدمتها في دول الغرب وأمريكا على أنّها فولكلورٌ»إسرائيليّ»،إضافةً إلى تقديم العرس الفلسطينيّ وأغانيه وخاصة أغنية «الدلعونا»، إذ ترجموها إلى اللغة الانجليزية كتابةً وغناءً(عوض، ،1993 ،ص31).

إذاً إنّ»إسرائيل» تقوم بتوثيق الموروث العربيّ على أنّه موروثٌ شعبيٌّ إسرائيليٌّ، تحت مزاعم انتقال هذا التراث مع يهود الدول العربية عند نزوحهم لفلسطين متجاهلين أنّ هذه الثقافات هي ثقافات الشعوب العربية، وفي دراسة للدكتور أحمد مرسي وفاروق جودي بعنوان»الفولكلور والإسرائيليات» التي صدرت في القاهرة، توصلت إلى أنّ هدف «إسرائيل»من سرقة التراث الشعبيّ الفلسطينيّ وادعائها بملكيته، هو أنّ»الإسرائيليين» يبذلون جهودًا كبيرةً من أجل إيجاد قومية لهم، وتراث أو ثقافة تجمعهم، تؤكد هذه القومية، مستغلين في ذلك المأثورات الشعبية، أو فلكلور الشعوب المختلفة مدّعين أنّها مأثوراتهم وتراثهم (عبد القادر، 1987،ص67 – 68) .

- رابعاً: تغيير أسماء المدن والقرى الفلسطينية، فقد تمت «عبرنة» 7000 اسم لمواقع فلسطينية على الأقل، فضلاً عن الأسماء التاريخية والمواقع الجغرافية (أكثر من 5000 موقع) وأكثر من 1000 مستوطنة (المراغي، 2013، ص88) ، واستكمالاً لمشروعها التهويدي فقد بدّلت أسماء المناطق العربية بأسماء»إسرائيلية» مؤكدةً ذلك في المناهج التعليمية، لترسيخ هذه الأسماء في أذهان الناشئة العرب، فضلاً عن إعلان المسجد الإبراهيمي ومسجد بلال وكثير من المواقع الأثرية العربية والإسلامية إرثاً يهودياً (حمدان، 2011) ، كما تقوم «إسرائيل « بعملية تهويد لأسماء المدن والبلدات الفلسطينية،تمهيداً لتبنيها عالمياً عبر حملات الدعاية الصهيونية، وفيما يليّ جدول بأهم المدن والبلدات الفلسطينية ومحاولات تهويدها:

الاسم العبري للمدينة	الاسم العربي	الموقع التقريبي
تسفات	صفد	وسط الجليل الأعلى الشرقي
عكة	عكا	الساحل الشمالي لفلسطين
طفرياه	طبرية	على الشاطىء الغربي لبحيرة طبرية
نتسيريت	الناصرة	وسط الجليل الأسفل
بيت شآن	بيسان	وسط غور نهر الأردن
كيساري	قيسارية	الساحل الفلسطيني الأوسط
شفارعام	شفاعمرو	منطقة حيفا
لخيش	لاشيش	السهل الداخلي الجنوبي (مقاطعة عسقلان)
يافو	يافا	الساحل الساحلي الأوسط
أشدود	أسدود	الساحل الساحلي الجنوبي
اشكلون	عسقلان	الساحل الساحلي الجنوبي
رملاه	الرملة	السهل الداخلي الأوسط
لود	اللد	السهل الداخلي الأوسط
حديرا	الخضيرة	السهل الساحلي، جنوب حيفا، شمال غرب طولكرم
شليم	نابلس	شمالي الضفة الغربية
جنيم	جنين	شمالي الضفة الغربية
بيت ليحيم	بيت لحم	جنوب القدس
حفرون	الخليل	جنوبي الضفة الغربية
بئير شيفع	بير السبع	شمالي النقب
ايلات	المرشرش	أقصى جنوبي النقب
يروشلايم	القدس	وسط البلاد

إبراهيم عبد الكريم, تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية (دراسة ودليل) , (دمشق: اتحاد الكتاب العرب, ط1 , 2001) ,ص 118.

كما لجأت الحركة الصهيونية وعصاباتها إلى تدمير كامل القرى المقدسية في حرب 1948، هذا وتتجنب بلدية القدس البناء بالإسمنت المسلح حتى يخيل للزائر أنّ هذا البناء مبني منذ مئات السنيين، بهدف تزوير تاريخ المدينة، كما لجأت الحركة الصهيونية إلى أسلوب طمس المعالم الدينية وتهويدها بطريقة منظمة، ((بدايةً من إزالة وتهويد حيّ المغاربة في 10/ 6/ 1967، وترحيل أهله، وكذلك مسجد حيّ الشرق في العام أيضاً 1967 ،وصولاً إلى تحويل المساجد إلى كنس يهودية كما فعلوا بمسجد النبيّ داوود (ع) ، حيث أقدمت السّلطات «الإسرائيليّة» على إحداث تغيُّرٍ في معالم المسجد، وإزالة الكتابات القرآنية والزخارف، وسرقة التحف الفنية والأثرية التي كانت موجودة فيه)) . (زناتي، 2010،ص63 – 64)

المطلب الربع: السّياسة التعليمية.

«الثقافة الإسرائيلية» تقوم منذ نشأتها وحتى اليوم على ثلاث مركبّات أساسية: اليهودية كدين، والصهيونية كقومية، و»الأشكنازية» كحضارة (قراقع، 2007) ...بينما تركز فلسفة التربية والتعليم «الإسرائيلية» على تثقيف الناشئة اليهود على الإيديولوجية الصهيونية ، وتأكيد وحدة «الشعب اليهوديّ» في مختلف أماكن تواجده، و الولاء التام لـ»الدّولة اليهودية» ، والإيمان بتفوق «الشعب اليهوديّ»،ومن أجل ذلك يسعى الفكر التربوي «الإسرائيليّ» من خلال المناهج التربوية «الإسرائيلية» إلى تنمية مشاعر الاعتزاز بـ»اليهودية» كهوية ودينٍ من خلال ما يلي (عبد المقصود، 2003،ص 169 – 197) :

- التأكيد على الهوية اليهودية لأيّ «شخص» داخل «إسرائيل».
- «إسرائيل» ((فلسطين المحتلة)) هي الموطن النهائيّ لأيّ يهوديّ خارج «إسرائيل».
- الرفض المطلق لأيّ حلٍ يتضمن احتمال نشوء الدولة ثنائية القومية.
- التركيز على فكرة الجنسية اليهودية... بما يعني اعتبار اليهودية كـ «قومية».

بالمقابل تسعى السلطات «الإسرائيلية» إلى تعميم ثقافة « العدمية القومية» في مجالات الانتماء للقيم التراثية و الوطنية والحضارية العربية (زناتي، 2010،ص99) ، حيث سعت السلطات «الإسرائيلية «لفرض البرنامج التعليميّ «الإسرائيليّ» بصورةٍ تدريجيةٍ على مدينة القدس والأراضي المحتلة، مع تضييق الخناق

على المدارس الخاصة (الأهليّة) وذلك بإصدارها عدة قوانين منها قانون 564لعام 1968 الذي نصّ على وضع جميع المؤسسات التعليمية في القدس تحت إشراف الاحتلال (السّمان، 2012،ص2) ، و «قانون الإشراف على المدارس رقم 5729 لعام 1969م، والذي شمل الإشراف الكامل على جميع المدارس بما فيها المدارس الخاصة بالطوائف الدينية، إضافةً للمدارس الأهليّة الخاصة، كما فرضت على هذه المدارس وعلى الجهاز التعليميّ فيها الحصول على تراخيص»إسرائيلية» تجيز لها الاستمرارية في ممارسة نشاطاتها، وكذلك الإشراف على برامج التعليم ومصادر تمويل هذه المدارس، عامدةً في هذا السياق إلى تشوّيه الحقائق التي تضمنتها المناهج المقرة من قبلها (المراغي، 2013) ...

كما عممت إدارة معارف الاحتلال في القدس قرارًا بتاريخ 7/ 3/ 2011 على جميع المدارس الخاصة التي تتلقى مخصصات ماليةٍ منها، يقتضي بالتقيد بشراء الكتب المطبوعة من قبل إدارةالبلديّة، وذلك في إشارةٍ صريحةٍ إلى وجود إرادةٍ لبسط السّيطرة وفق القانون الإشراف على المدارس، ولغزو المنهاج، وما يعنيه ذلك من مخططاتٍ قادمةٍ لإلغاء المنهاج الفلسطينيّ الوطنيّ – الدراسيّ الجديد المتبعٍ، واستبداله بمنهاج الاحتلال الذي يطمس الهوية الفلسطينية والعربية في عقول الطلبة، كما عمدت السلطات «الإسرائيلية « إلى فرض تعليق»وثيقة الاستقلال الإسرائيلية»على جدران المدارس الفلسطينية (السمان، 2012،ص10) .

وقد تمثلّ « تهويد التعليم» بإلغاء مناهج التعليم العربية في المدارس الحكومية بمراحله الثلاث ، وتطبيق منهاج التعليم «الإسرائيليّ» ، والاستيلاء على متحف الآثار الفلسطينيّ ، وحظر تداول الآلاف من الكتب الثقافية والعلمية العربية الإسلامية ، ومراقبة دور النشر بشكلٍ صارم ، وتستبعد برامج التعليم «الإسرائيلية» كل ما ينتمي إلى الروح القومية العربية ، والابتعاد عن الثقافة العربية ، ليسهل صهرهم في البوتقة «الإسرائيلية» (زناتي، 2010،ص98) ... كما عملت السّلطات «الإسرائيلية» على التركيز على المفاهيم التي تعزز «عدم المقاومة»، في جميع كتب العلوم الإنسانية ، و بشكلٍ خاص في كتب التربية الدّينية و اللغة العربية ،كما أنّ المنهاج «الإسرائيليّ» المقرر يركّز على ذكرى الكارثة والبطولة ، وإحياء ذكرى قتلى حروب «إسرائيل» ، ويوم الاستقلال ، وتاريخ «إسرائيل» ، والشخصيات اليهودية... (زناتي، 2010،ص102) .

المطلب الخامس: الدبلوماسية «الإسرائيلية».

تسعى حكومات الكيان «الإسرائيليّ» إلى تدويل مصطلح «الدّولة اليهودية» أو «يهودية إسرائيل»، مستخدمةً شبكةً دبلوماسية «إسرائيلية» وبمساعدة دبلوماسية أمريكية ،بغرض فرض الأمر الواقع في أيّ مفاوضاتٍ مستقبليةٍ مع أيّ طرفٍ عربيٍّ مفاوض،وذلك من خلال عدة خطواتٍ متلازمة:

- أولاً: »يهودية الدّولة» أصبحت شرطاً «إسرائيلياً» لاستئناف المفاوضات الفلسطينية – «الإسرائيلية» المتوقفة (نتين ياهو يجدد شرط يهودية الدولة، ، العدالة،2010،ص5) .
- ثانياً: »يهودية الدولة» أصبحت حاضرة في كلّ الخطابات «الإسرائيلية» في الأمم المتحدة.
- ثالثاً: انتهاج إستراتيجية تنويع علاقاتها الدولية، والتطلع إلى إقامة علاقاتٍ قويةٍ ووطيدةٍ مع القوى الصاعدة في العالم، والتي يمكنها أنّ تؤديّ دورًا مؤثرًا، إمّا على الصعيد الإقليميّ أو على الصعيد الدوليّ، وعدم الاكتفاء في هذا الصدد بعلاقات التحالف مع الغرب أو مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حققت إسرائيل اختراقات إستراتيجية مهمة على صعيد القارة الآسيوية والإفريقية، حيث نجحت في إقامة علاقات مع العديد من دول القارة الأسيوية والإفريقية، ومنها الهند وباكستان و جنوب إفريقيا.... وتستخدم إسرائيل وسائل دبلوماسية في محاولة كسب التأييد الدولي:

– المساعدات التكنولوجية في قضايا تطوير الصناعات الحربية (ملاحظة 3) .

– تعيين سفراء لها من أصول الدولة نفسها بغرض كسب التأييد الاجتماعيّ في هذه الدول.

- رابعاً: الاستفادة من المساعيّ الدبلوماسية الأمريكية لتدويل خطاب «الدولة اليهودية» و هو ما تم منذ العام 2009 حينما ورد مصطلح «الدّولة اليهودية» في خطاب الرئيس أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. (ملاحظة 4) ، و هو ما تكرر لاحقاً على منبر الأمم المتحدة، فقد وردت عبارات»الأمن الحقيقي للدولة اليهودية 2010، ضرورة الاعتراف بالدولة اليهودية 2012، المصير الواضح للدولة اليهودية 2013، في خطابات الرئيس أوباما ، بالتالي عملت الدبلوماسية الأمريكية على طرح مسألة « يهودية الدولة» باعتبارها مسألةً دوليةً. (سعد الدين،ص38) .

تتوجت المساعي الدبلوماسية «الإسرائيلية» في تدويل مفهوم «الدولة اليهودية» في مؤتمر القدس حيث استطاعت الدبلوماسية «الإسرائيلية» استقدام 500 عضو برلمانيٍّ أوربيٍّ بالإضافة إلى عشرات الوزراء الأوربيين في محاولةٍ منها لتثبيت «شرعية قيم إسرائيل اليهودية» – حسب توصيف المؤتمر – (مجلة الأرض، 2011،ص119) .

وفي إطار الدبلوماسية «الإسرائيلية» لتدويل «يهودية الدّولة « تعمل وزارة الخارجية «الإسرائيلية» برئاسة افغيدور ليبرمان لـ «تدويل قضية اللاجئين اليهود» من خلال حملة إعلاميةٍ أطلقتها في العام 2012 م للترويج لقضية تعويض «أملاك اليهود الذين خرجوا من الدول العربية» إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، ويبلغ عددهم نحو ثمانمائة وخمسين ألف شخص»، – وفقا لادعاءاتها – . (عوض و أندراوس، القدس العربي،2012) .

وتستخدم الدبلوماسية «الإسرائيلية» أداة الإعلام بشكلٍ مكثف لـ»تعزيز خطاب يهودية الدّولة الإسرائيلية» وفي هذا «الإطار» تشارك قناة (i24News) في تطوير القوة الناعمة "لإسرائيل" وفي تدعيم مكانة "إسرائيل" العالمية دون أن تعلن "إسرائيل" أنّ تلك القناة "إسرائيلية" أو بتمويل "إسرائيليّ"،

بالتالي تمثل هذه القناة أداةً من أدوات الدبلوماسية العامة من دون أن تشكل امتداداً لها، وتملأ في الواقع هذه المؤسسة العجز "الإسرائيلي" في العالم السمعي البصري على المستوى الدوليّ، وتبدو على هذا النحو كرد فعل للحفاظ على هويتها "اليهودية" في عصر العولمة. (شرقي، 2013) .

خاتمة:

على الرغم من النجاحات الجزئية في سياسات «تهويد الدولة» وخصوصاً في المجال التشريعيّ والدعائيّ، حيث تبلغ نسبة التمثيل العربيّ الحاليّ في الكنيست حوالي 9 % من عدد الأعضاء البالغين (120) عضواً، مما يعطي «الإسرائيليين» أفضلية إصدار التشريعات بما يعزز مشروعهم «التهويدي»،فضلاً عن الأفضلية الإعلامية «الصهيونية» في ترويج ادعاءاتهم، إلّا أنّ المشروع ما زال يواجه عقبات تحول دون التّقدم على طريق«التهويد»، أبرزها ثلاثٌ: التهويد الديموغرافيّ للعنصر السكانيّ فيها أو إجراء الترانسفير الشامل... »المقاومة الشعبية الفلسطينية لعرب 48 «، و»الموقف الدوليّ»...

بالنسبة للمسألة الأولى، في حال نجاح «إسرائيل» بتحقيقهما، ستتخلص «إسرائيل» من العقبة الأساسية بوجه مشروعها التهويدي، ألّا وهي الإشكالية الديمغرافية في «إسرائيل» ،ولكن مع تغير المعطيات العسكرية الفلسطينية متمثلةً بنجاح حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية «حماس» و « الجهاد الإسلاميّ»في صدّ العدوان «الإسرائيليّ» على غزة العام 2012 و الانتصارات الكبيرة في حرب 2014 يُصبح احتمال لجوء «إسرائيل» إلى إجراء ترانسفير قسريّ بحق عرب 48 أمراً صعباً – خارج إطار تسوية شاملة للقضية الفلسطينية – ما شأنّه عدم قدرة «إسرائيل» على تحقيق مشروعها في «الدّولة اليهودية» خارج إطار المفاوضات متعددة الأطراف، أمّا بالنسبة إلى المقاومة الشّعبية العربية داخل الخط الأخضر... فيُشكل المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في أراضي العام 1948 عاملاً ضاغطاً على السّياسات «الإسرائيليّة» الهادفة إلى تهويد الأرض والدّولة، حيث يضع هذا المشروع هدفين مركزيين للشعب الفلسطينيّ في أراضي العام 1948، يشكلان تهديداً للطابع اليهوديّ لـ»إسرائيل»: ((الهدف الأول: العمل على إقرار السلطات «الإسرائيليّة» بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية لعام 1948، وتحمل نتائجها الكارثية، مع العمل على إصلاح نتائج هذه الكارثة، وهذا الهدف يتضمن: الاعتراف بحق العودة للشعب الفلسطينيّ، وإقرار مبدأ التعويض للاجئين الفلسطينيين، الهدف الثاني: العمل على إجبار السلطات «الإسرائيليّة» الاعتراف بـ»إسرائيل» «وطناً مشتركاً»، عبر تشريع قوانين أساس تكفل هذا الحق، وهذا بدوره يتضمن: الاعتراف بالعرب الفلسطينيين كأقلية قومية أصلية صاحبة الأرض،إلغاء جميعأشكال التمييز العنصريّ ضدّ هذه الفئة من مواطنيها)) (خطيب، 2006) ،أمّا بالنسبة للعامل الثالث «الموقف الدوليّ» فقد كان للعامل الخارجيّ الدوليّ الدور الأساس في إنشاء «الدّولة الإسرائيليّة»، وبالتالي فإنّ العامل الخارجي محددٌ رئيسٌ في تحديد مصيرها ومستقبلها، ويقوم الموقف الدوليّ على فكرة الاعتراف بإسرائيل «دولةً يهوديةً» مقابل الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود 4 حزيران لعام 1967، (ملاحظة 2) مع إمكانية تبادل الأراضي والسكان، وهو ما لم تقبله «إسرائيل» أيّ العودة إلى حدود 4/ حزيران 1967 بما يشمل تفكيك المستوطنات والقبول بحق العودة.

توصيات الباحث:

1. إيجاد حالة من الضغط الشعبيّ والإعلاميّ لمنع الموافقة على مبدأ «يهودية الدولة»، والتصديّ بحزم لمحاولات بعض وسائل الإعلام العربية الترويج لمصطلح «الدّولة العبرية»، تمهيداً لتبني مصطلح « الدولة اليهودية».

2. العمل فلسطينياً على تدعيم جهاز التربية والتعليم العربيين في « إسرائيل» بما يمكّنه من مقارعة السّياسة التربوية « التهويدية « في «إسرائيل».

3. إيجاد حالة من الضغط الشعبيّ و السياسيّ الفلسطينيّ على الحكومة الفلسطينية لتوقيع اتفاقية روما الخاصة بالمحكمة الجنائية الدوليّة ، مما يمكن الشّعب الفلسطينيّ من ملاحقة مجرميّ الكيان «الإسرائيليّ» ،ويوقف من عمليات الاستيطان والترانسفير بحق الشعب الفلسطينيّ، وهيّ ركائز مشروع «تهويد الدّولة الإسرائيلية».

4. الامتناع عن تقديم أيّ تنازلات تنال من صمود عرب العام 1948، وتثبط من عزيمتهم في مواجهة التمييز العنصريّ الممارس ضدهم باعتبارهم المستهدف الأساس جراء طرح فكرة «يهودية الدولة»، والعمل على تخصيص مساحات إعلامية واسعة تثبت هويتهم الثقافية العربية ، و تعزز انتماءهم إلى محيطهم العربيّ و الإسلاميّ.

5. العمل فلسطينياً على رفع عدد النواب في الكنيست «الإسرائيليّ» ،للوقوف في وجه التشريع التهويدي، ريثما يتم تبني إستراتيجية فلسطينية وعربية لحل القضية الفلسطينية ،حلاً عادلاً وشاملاً...

6. تبني إستراتيجية دبلوماسية عربية في مواجهة نشاط الدبلوماسية «الإسرائيلية» لتعرية زيف ادعاءات «إسرائيل» في فلسطين المحتلة....

ملاحظات البحث:

- الملاحظة (1) ،للمزيد حول أنظمة الطوارئ الانتدابية انظر: يوسف تيسير جبارين. (2011) . أنظمة الطوارئ. تأليف نديم روحانا و أريج صباغ خوري (المحرر) ، الفلسطينيون في اسرائيل دراسة في التاريخ و السياسة و المجتمع. حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،ص69 وما يليها.
- الملاحظة (2) : اقتراح للولايات المتحدة الأمريكية قدمته كبيان عن اللجنة الرباعية الدولية. (خريف، 2011) . مجلة الدراسات الفلسطينية (88) ،ص 223.

- الملاحظة (3) : للمزيد حول دور التكنولوجيا في الدبلوماسية «الإسرائيلية» انظر دراسة عبد العليم محمد، تطور علاقات إسرائيل الدولية في آسيا وإفريقيا، المركز العربي للبحوث والدراسات،كانون أول 2013،الرابط الالكتروني: http:// www. acrseg. org/ 2245/ bcrawl

- الملاحظة (4) : للمزيد حول خطابات أوباما، راجع: موقع آي آي بي الرقمي المرتبط بوزارة الخارجية الأمريكية:

- http:// iipdigital. usembassy. gov/ arabic/ #axzz3B-j5dfmFj

المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب.

1. المصري، مازن. (2013) . محدوديات اللعبة الانتخابيى: المادة 7 أ من قانون الأساس الكنيست. تأليف نديم روحانا و أريج صباغ خوري (المحرر) ، الفلسطينيون في اسرائيل قراءات في التاريخ والسياسة (المجلد الجزء الثاني. حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
2. جبارين،يوسف تيسير. (2011) . أنظمة الطوارئ. تأليف نديم روحانا و أريج صباغ خوري (المحرر) ، الفلسطينيون في اسرائيل دراسة في التاريخ و السياسة و المجتمع. حيفا: المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.
3. زناتي،أنور محمود. (2010) . تهويد القدس – محاولات التهويد و التصدي لها من واقع النصوص و الوثائق و الاحصائيات (ط 1) . بيروت: مركز دراسات الوحدةو العربية.
4. صايغ. أنيس (1970) ، الفكرة الصهيونية – النصوص الأساسية، بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية.
5. عبد الكريم،إبراهيم. (2001) . تهويد الأرض وأسماء المعالم الفلسطينية (دراسة ودليل) ، ط1، دمشق: اتحاد الكتاب العرب.
6. عبد المقصود،محمد فوزي. (2003) . اتجاهات الفكر التربوي المعاصر في اسرائيل – التحديات وسبل المواجهة. القاهرة: دار الثقافة للنشر و التوزيع.
7. عوض،سعود. (1993) . تعبيرات الفولوكلور الفلسطيني. دمشق: دار كنعان للدراسات.

ثانياً: الدوريات.

1. أبحيص، حسن. و عايد،خالد. (2010) . الجدار العازل في الضفة الغربية. تأليف محسن صالح (المحرر) ، سلسلة أولست إنساناً (الجزء 1) . مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
2. أدريانشرقي. (نوفمبر، 2013) . مساهمة خاصة في الدبلوماسية الإسرائيلية. (97) chaos internattional.
3. الشرقاوي،فواز حامد. (حزيران، 2007) . السكان اليهود في فلسطين – دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق 20. مجلة الجامعة الإسلامية.
4. اقتراح للولايات المتحدة الأمريكية قدمته كبيان عن اللجنة الرباعية الدولية. (خريف، 2011) . مجلة الدراسات الفلسطينية (88) .
5. جمعة،جمال. (صيف، 2010) . جدار الفصل العنصري و الاستيطان السياحي في المخططات المستقبلية لتهويد القدس. حوليات القدس (9) .
6. زريق،رائف. (خريف، 2010) . الدولة اليهودية.. مرة أخرى. مجلة الدراسات الفلسطينية.
7. شحادة،إمطانيوس. (2010) . قوننة يهودية الدولة. مجلة جدل (5) .
8. شحادة،أمطانيوس. (صيف، 2011) . إحياء النكبة ومحاولات منعها. مجلة الدراسات الفلسطينية.

9. عبد القادر،ياسين. (1987) . الفلكلور والإسرائيليات. مجلة صامد، الصفحات 67 – 68.

10. فريد،سمير. (آذار، 1993) . السينما والإعلام الصهيوني. مجلة العربي (412) .

11. محاميد،مصطفى. (آب، 2011) . ديموقراطية على الطريقة الصهيونية – القوانين العنصرية الجديدة التي قدمت إلى الكنيست. مجلة الأرض.

12. ملندي، ماهر. » خارطة الطريق بين النص والتطبيق«، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، (دمشق: جامعة دمشق،المجلد 25، العدد2، 2009) .

13. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (ربيع، 2004) . وثائق خطة فك الارتباط الاسرائيلية – خطة رئيس الحكومة الاسرائيلية شارون لفك الارتباط. مجلة الدراسات الفلسطينية.

14. مجلة الأرض ،مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية،السنة38،العدد3،آذار 2011.

ثالثاً, الجرائد:

1. أبوحية،فاطمة. (8/ 3، 2014) . تعديل قانون التعليم يعزز المفاهيم اليهودية. جريدة فلسطين.

2. حمدان،فراس. (2011) . السطو الاسرائيلي على التراث الفلسطيني. الثورة السورية (14632) .

3. حيدر،علي. (2014) . نتينياهو: يهودية اسرائيل في مقابل إحياء النكبة. الأخبار اللبنانية (2295) .

4. الشايب،يوسف. (2007) . الإسرائيليون يريدون سرقة الكوفية الفلسطينية أيضاً. الأخبار اللبنانية (140) .

5. شحادة،نديم. (2013) . الإطار القانوني للمواطنة من الدرجة الثانية. جريدة حق العودة (52) .

6. «نتنياهو يسعى لسن قانون أساسي بالكنيست يكرس إسرائيل «دولة قومية للشعب اليهودي» 2014، الأيام الفلسطينية، (6578) .

رابعاً: الرسائل العلمية غير المنشورة.

1. المراغي،عبير داوود. (2013) . تأثير الاحتلال الاسرائيلي على الهوية الوطنية الفلسطينية (التراث الشعبي أنموذجاً) . جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

2. صالح،بلال محمد. (2010) . الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية. رسالة ماجستير غير منشورة. نابلس – فلسطين: كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية.

3. يوسف قاسم، عايش أحمد. (2012) ،»الصراع الديموغرافي الفلسطيني – الإسرائيليّ 2000 – 2030«،رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر، فلسطين.

خامساً: مصادر متنوعة.

1. أبو جابر،ابراهيم. (2008) . استراتيجية تهويد شرقي مدينة القدس. 2. مركز الدراسات المعاصرة.

2. أبو جابر،ابراهيم. (2009) . قانون دائرة أراضي اسرائيل. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات.

3. الإحصاءات الجغرافية في الأراضي المحتلة. (2005) رام الله – فلسطين: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

4. الاستيطان الإسرائيليّ في الضفة الغربية 1993 – 2011. (2012) . قسم الأرشيف و المعلوماتية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

5. الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني. (29/ 3، 2011) . تاريخ الاسترداد 7، 2014.

6. خطيب،شوقي. (2006) . التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في اسرائيل. الناصرة: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في اسرائيل.

7. السمان،ديمة. (1، 2012) . التعليم في القدس المحتلة.. تحد وصمود (مشكلات تعليم المواطنة في القدس) . 2. رام الله – فلسطين: وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

8. الصغير، هنادي. رويضي، أحمد و يعقوب،نصر. (2007) . هدم المنازل في القدس 1967 – 2007. القدس: الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس.

9. قراقع،عيسى. (2007) . حق العودة في المناهج التعليمية الاسرائيلية. المؤتمر الفكري والسياسي الثاني للتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة غزة.

10. مركز عدالة. (2011) . قوانين و مشاريع قوانين تمييزية جديدة في اسرائيل. حيفا: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في اسرائيل (عدالة) .

11. وزارة العمل الفلسطينية. (2014) . المستوطنات الإسرائيلية و آثارها الاقتصادية والاجتماعية على الأراضي الفلسطينية و قطاع العمل. وحدة السياسات والمشاريع. رام الله – فلسطين: وزارة العمل الفلسطينية.